مجمع اللغة العربية الأردني/ المنظمة العربية للتـربية والثقافة والعلوم،
ندوة تطوير المصطلح العربي المشاركة ببحث "سبل نشر المصطلح الموحد:
عمان"،- الأردن 6- 1993/9/9م

وسائل الاتصال ونشر المصطلح الموحد وإشاعته[1]

الدكتور صالح خليل أبوأصبع

أيطربكم من جانب الغرب ناعب ... ينادي بوادي في ربيع حياتي
وسعت كتاب الله لفظا وغاية ... وما ضقت من أي بها، وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة؟ ... وتسجيل أسماء لمخترعات
أتوا أهلهم بالمعجزات تغننا ... فيا ليتكم تأتون بالكلمات

"حافظ إبراهيم"

[1] (نشرت هذه الدراسة في مجلة دراسات/ الشارقة – العدد الثامن 1994م).

وسائل الاتصال ونشر المصطلح الموحد وإشاعته

الدكتور صالح خليل أبوأصبع

مدخل:

إن نشر المصطلح وتوحيده مسألة قديمة جديدة، وهي مستمرة ما دام هناك سبيل للاتصال الإنساني بين المجتمعات البشرية، وما دام هناك مجال للتقدم والاستكشاف والابتكار. ولعل قضية المصطلح هي من أوائل المشكلات التي تواجه أي مترجم من لغة إلى أخرى، وهي من أهم المشكلات التي تقف أمام مدرسي المواد العلمية. ويظل التساؤل قائما: هل اللغة التي يتم الترجمة إليها غنية وقادرة على تقديم البديل للمصطلح الذي ستتم ترجمته؟ وهل هذا المصطلح الذي يتم إدخاله إلى اللغة قادر على التعبير عن الفكرة أو الموضوع بوضوح وبدون لبس؟

إن الترجمات التي قام بها العرب القدامى عن اليونانية والهندية والفارسية طرحت مسألة المصلح وما زالت تطرح أكثر من تساؤل حول تعريب المصطلح:

- هل تتم ترجمة المصطلح بألفاظ عربية، أم تتم بأخذ المصطلح كما هو، أم بتعديل في لفظه ليصبح ملائما لأوزان الألفاظ العربية.
- من يمتلك قوة وضع المصطلح ونشره؟
- ومن الذي يمتلك شرعية وضع المصطلح؟

إن هذه الورقة تقدم أفكارا أولية، تحاول الإجابة على هذه التساؤلات، وتطرح أيضا أسئلة جديدة لتسهم في تحريك الأفكار.

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر أخذ اتصال العرب بالغرب يزداد ويتفاعل، وأخذت أشكال الحضارة الغربية ومنتجاتها ومبتكراتها وعلومها تفرض نفسها على العالم. وكان الاتصال بالغرب عن طريق حملة نابليون، وعن طريق الاستعمار المباشر وأساليب الغزو الثقافي كالمدارس والجامعات التبشيرية التي افتتحت في البلدان العربية، أو عن طريق السفر والدراسة في الغرب، قد أتاح الفرصة للعملاء والأدباء العرب للتعرف على ما تقدمه الحضارة الغربية من منتجات مادية أو معنوية. وبدأ هؤلاء في المبادرة بالترجمة وانتهاج أسلوب التعريب للمصطلحات التي كانت تواجههم. وباتت تأثيرات اللغتين الإنجليزية والفرنسية على ثقافة ولغات الشعوب الأخرى تشكل جزءا من ظاهرة ثقافية عالمية. وهذه الظاهرة العالمية

أصـــبحت معروفة بالغزو الثقافي أو بالإمبريالية الثقافية، والتي باتت تشـــكو منها مجتمعات عديدة لأنها تهدد شخصياتها القومية.

والعضـلة قائمة لأن عالم اليوم عالم فيه المسـافات فسـيحة، ولكنها تتقلص عن طريق الاتصـال الذي جعل من العالم المعاصر قرية كونية على حسـب تعبير العالم الكندي "مارشـال مكلوهان".

وفي هذا الســـياق تقف المجتمعات النامية في العالم أجمع أمام حيرة لا مناص منها، فهي ترى التقدم العلمي المذهل الذي تخطوه الدول الغربية وحضـــارتها المادية الطاغية، وتتابع الرقي في مجالات الآداب والفنون، وتنظر بإعجاب إلى كل هذا التقدم وتســـعى إلى اللحاق بركب تلك الدول الصـناعية المتقدمة، وترى أنه لا سـبيل أمامها سـوى انتهاج التنمية والتحديث لبناء مجتمعاتها. وهذه المجتمعات النامية تقف حائرة لأنها تســـعى إلى التحديث وتطمح على التغيير، وفي الوقت نفســـه تغالبها النزعة إلى المحافظة، والاحتفاظ بشـــخصـــيتها المتميزة. ومشكلة الذاتية القومية ليست مشكلة الدول النامية فحسب بل تعاني منها الدول الغربية أيضا فقي مواجهة الثقافة الأمريكية، ومن هنا صارت المشكلة مشكلة وجود. وقد عبر "أنيس مقدسي" عن هذه المعضلة بقوله:

"ونلاحظ اليوم غزو الثقافة الأمريكية لأوروبا أولا: بالزي، بالعمارة، بالموســـيقى.. وبالسـلع والشركات التجارية متعددة الجنسـيات، وأيضـا باللغة الإنجليزية التي تكاد تصـبح جزءا لا يتجزأ من لغة أوروبية أخرى، والأوروبيون لا يخفون خوفهم وقلقهم من هذا الغزو الذي يعرض هويتهم وهوية كل أمة من أممهم لخطر كبير. وبتعبير آخر فإن كل أمة أو وحدة حضـارية كبرى تفرض ذاتها على الأمم أو على الحضـارة الأخرى في مرحلة صـعودها. الهام هو موقف الأمة المعرضـــة للغزو من هذا الغزو. فنحن العرب في القرن الرابع الهجري تمثلنا حضارتين من أعمق وأقوى الحضارات في تاريخ العالم، هما الحضارة الإغريقية العقلية المنطقية وروحانية الشق الأقصى، وجعلنا منهما بعدا من أبعاد ثقافتنا، وهذا واضح على الخصوص في الفلسفة وعلم الكلام وفي التراث الصوفي.

والسؤال المربك، السؤال الذي تعسر الإجابة عنه: لم تمكنا إذ ذاك من صهر الثقافات الكبرى الأخرى في ثقافتنا، ونعجز اليوم عن هذا التمثل فنتعرض للغزو الثقافي؟ بين الأمم والحضـارات حول كما قيل إلا أن هذا الحوار هو في الوقت ذاته صراع.. صراع على الوجود...".[2]

---

[2]– أنيس مقدسي، التحديث والتعريب في مواجهة الغزو الثقافي مجلة الوحدة العدد 3 كانون الأول 1984، ص . ص 12 – 13.

ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، نشهد تواصل الثورة التكنولوجية في العالم ويزداد تأثير الاتصال الدولي على المجتمعات البشرية، ونشعر أن الوطن العربي يسير باتجاه لا يحكمه منطق العصر، لا من حيث السياسة ولا الاقتصاد ولا العلم.

في هذا العصر يتجه المعسكر الغربي نحو التكتل ونحو الوحدة الاقتصادية ويعمل في الوقت ذاته على تفكيك القوى الأخرى كما حصل في المعسكر الشرقي، أما الوطن العربي فإن الخلافات السياسية تتسع فيه وتزداد جذور الإقليمية رسوخا، وتتعزز فيه كيانات اقتصادية قطرية، ومعها تتم إقامة مؤسسات علمية وأكاديمية وإعلامية تأخذ شرعيتها ومرجعيتها من كيانها القطري، وبذلك يذوي دور المؤسسات العربية المشتركة، تلك التي انبثقت عن الجامعة العربية، ويتضاءل يوما أثر يوم تأثيرها وفعاليتها على مستوى عربي. فالميزانيات تتضاءل، ومشاريع تلك المؤسسات لا تظهر إلى النور. ويكفي أن نتساءل عن دور المكتب الدائم لتنسيق التعريب وقدراته في هذه المرحلة؟ وعن دور الاليكسو - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - في تنفيذ برامجها الثقافية؟

ولنا أن نتساءل عن دور عربسات "القمر الصناعي العربي" ودوره في خدمة الثقافة العربية وتعزيز الاتصال العربي؟

1- العرب والألفاظ الأجنبية:

عرفت اللغة العربية دخول الألفاظ الأجنبية إلى متنها ويشهد القرآن الكريم على دخول ألفاظ عديدة أجنبية في اللغة العربية، ويشير محمد المبارك إلى "أن أثر اللغات الأجنبية في اللغة العربية اقتصر على دخول بعض المفردات الغربية في اللغة العربية هو ما سماه علماء اللغة تعريبا"[3] ورأى أن ذلك كان "بنقل ألفاظ جديدة لم تأت فيها وتتعلق كلها إلا النادر منها بالمحسوسات والماديات لا بالمعنويات، كأسماء الألبسة والأطعمة والنباتات والحيوانات وشئون المعيشة أو الإدارة كالقلنسوة والطيلسان والبنفسج والبستان والباشق والكعك والفولاذ.. وأكثر هذه الألفاظ أخذ عن الفارسية وقليل منها أخذ عن اليونانية أو غيرها".[4]

ورأى المبارك أن طريقة العرب في التعريب كانت تقوم في الغالب بإحداث تغيير في الكلمة بجعلها متجانسة مع ألفاظهم منسجمة مع نظامهم وهو يرى أن من نواحي التغير في الكلمات ما يلي:

---

[3]- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت، دار الفكر الحديث ص2 1964، ص 295.

[4]- محمد المبارك المصدر نفسه ص 295.

1. تغيير حروف اللفظ الخيل وذلك بنقص بعض الحروف أو زيادتها أو إبدالها.مثل كليدا – اقليد / برنامة – برنامج / بنفشه – بنفسج / الودة – فالوذج / برادايس – فردوس / شكر – سكر / جك – صك.
2. تغير الوزن والبناء حتى يوافق أوزان العربية ويناسب أبنيتها فيزيدون ويغيرون حركاتهم حتى تلائم اللغة العربية مثل برادة – فرزدق / تشاسته – الشتاء / كليد – إقليد.[5]

يرى د. إبراهيم أنيس أن ظاهرة اقتراض الألفاظ أمر أجمع عليه علماء اللغات أنه منذ القدم تستعين اللغات بعضها بألفاظ بعض ولا يزال يحدث بين اللغات الحديثة.

وتبدو ظاهرة اقتراض المصطلح العلمي واضحة للعيان، لأن المصطلح العلمي ينتشر عن طريق الاقتراض يقوم به الأفراد والجماعات على حد سواء يقول د. إبراهيم أنيس : "واقتراض الألفاظ عمل يقوم به الأفراد كما تقم به الجماعات،

وفي العصور الحديثة: قد تقوم به أيضا الهيئات العلمية كالمجامع اللغوية وأمثالها على أن عمل الفرد هنا لا يظل منعزلا عن الناس، بالرغم أنه يبدأ كعمل فردي لا يلبث في غالب الأحيان أن يقلده مجموعة من الأفراد، ثم قد يصبح ملكا للجماعة كلها، ويكون حينئذ عنصرا من عناصر اللغة المستعيرة"[6].

ويتم الاقتراض لمدة أسباب من بينها:

- أولا: الحاجة إلى استخدام مصطلحات لا وجود لها في اللغة المستعيرة.
- ثانيا: الرغبة في التقليد وإظهار المعرفة باللغات الأجنبية وخاصة إذا كان هناك إحساس بتفوق تلك اللغة الأجنبية.
- ثالثا: استخدام مصطلحات من لغات أخرى لجهل من يستخدمها بوجود المصطلحات البديلة في لغته.

ويورد د. حبيب صادر قائمة بمصطلحات طبية عرفها الطب العربي القديم بديلة من المصطلحات الأجنبية [7] وهذه المصطلحات العربية مثال على قدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات الطبية الأجنبية.

---

[5]– محمد المبارك المصدر نفسه ص .ص **12 – 13**.

[6]– إبراهيم أنيس، من أسرارا اللغة (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ط **1972**) ص **117**.

[7]– د. حبيب صادر، لغتنا في خدمة الطب والعلم، مجلة اللسان العربي، العدد الخامس، ص . ص **203 – 214**.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بمصر اقتراض الألفاظ وذلك حين صدر قرار له بنص على:

"يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم" وذلك لأن الحاجة مستمرة لإغناء اللغة بما يستجد من مصطلحات علمية وفي الوقت ذاته فإن هذه الألفاظ الجديدة تفيد منها اللغة وتسهم في إثرائها. وكانت اللغة العربية قد تعاملت مع مسألة افتراض الألفاظ الأعجمية إما بتشذيب تلك الألفاظ لتصبح على نسيج الكلمات العربية وتسمى آنذاك بالمعربة، أو أن تبقى على صورتها الأصلية وتسمى دخيلة. وكانت ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي قد أقرت ثمانية عشر مبدأ من بينها ما يلي:

1- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
2- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.
3- استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه وما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وا ورد فيه من ألفاظ معربة.
4- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعلمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.
5- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث ، فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).
6- مراعاة اتفاق المصطلح العربي (مع) المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.[8]

إذن مسالة المصطلح الموحد قضية حية ومطروحة على بساط البحث، وتأخذ في زمننا الراهن بعدا مدروسا ومحاولات لتنظيمه والتخطيط له. وذلك لأن توحيد المصطلح يرتبط بتعريب الثقافة العلمية، وهذا ما حدا بالدكتور الفهري من ربط هذا الموضوع بما يلي:

أ) تعريب الثقافة العلمية هو تعريب أهل الاختصاص.
ب) تقوية الطاقة التعبيرية للغة متعلق بالزيادة في القدرة التعبيرية لمتكلمي اللغة ومستعمليها.
ج) تقوية الطاقة التعبيرية يؤدي إلى الحضور في مجالات الثقافة والعلوم والمخترعات[9]

---

[8]– د. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر **1985**، ص . ص **190 – 191**.

[9]– د. عبد القادر الفهري المصدر نفسه ص **224**

ولا شك أن وضع المصطلح في جانب كبير منه يتسم بالعفوية وهذه العفوية تؤدي إلى جانبين.

1- تعدد المصطلحات التي تتوالد والتي تحدث ارتباكا في الحقل العلمي الواحد.
2- إغناء المصطلح بالمعادل العربي للمصطلح الأجنبي ومن هنا يأتي الدور المهم للمؤسسات المخططة والمنظمة للمصطلح الواحد، والتي تقوم بوضع معايير له وتعمل على نشره وكما يقول الفهري:

"ومعلوم أن مؤسسات في العالم العربي تكفلت بإعداد المصطلح ومعيرته وتوحيده محاولة الابتعاد عن العقوية بوضع أصول ضابطة. تذكر من هذه المؤسسات مجامع اللغة العربية المختلفة (وعلى الأخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، وكذلك مكتب تنسيق التعريب بالرباط. إلا أن هذه المؤسسات لم تبلغ المنشود رغم الجهود المبذولة، ورغم اعتماد التنسيق أعمال بعض الأخصائيين والمبدعين في ميدانهم (وكذلك أراء بعض مستهلكي المصطلح أحيانا). فقليل من المصطلحات اللغوية التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما كتب له الرواج والاستحسان عند أهل هذا الاختصاص. والسبب راجع فيما يبدو لي إلى غياب تمثل نظري للقضية المصطلحية وإلى عقوبة المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح. والمنظومة التي وراء هذه العقوبة هي أن الشكل المصطلحي مشكل مراسي بالأساس. طبعا لا أحد يشك في أن المصطلح له بعد مراسي. فالأخصائي الذي يمارس الوضع في حق تخصصه أو المصطلحي الذي يختص في وضع المصطلحات في أي حقل من الحقول مؤهلان مبدئيا لتقديم العبر وتجميع الضوابط والقواعد التي تتحكم في فائدة الوضع وضمان رواجه. إلا أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لا تكفي، وأن توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية". [10]

2- المصطلح العربي الموحد:

هل توحيد المصطلح ضرورة؟
وما إمكانية تحقيقه؟

هذان التساؤلان جوهريان، فنحن ندرك أن المصطلحات في مجال العلوم المختلفة التطبيقية والإنسانية تتفاوت ما بين أقطار الوطن العربي، وتكاد تتسع الهوة إذا ما قارنا بين المصطلحات المستخدمة في الفرع العلمي الواحد في مختلف أقطار الوطن العربي، بل في جامعات القطر الواحد.

---

[10]– د. عبد القادر الفهري المصدر نفسه ص 227

ونجد أن تدريس الطب والعلوم والهندسة والصيدلة والحاسوب في العديد من الدول العربية باستثناء سوريا، يتم تدريسها إما باللغة الإنجليزية أو باللغة الفرنسية، وتستمر مشكلة وجود المصطلح العلمي قائمة ما دام التعلم الجامعي يتبنى – من حيث المبدأ – اللغة العربية كلغة علمية للتدريس الجامعي بينما يتم التدريس باللغات الأجنبية.

وفي عام 1966 أجاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن سؤال حول صلاحية اللغة العربية للتعليم، ورأى المجمع أن مثل هذا السؤال لا محل له في عام 1966 إذ توجد جامعات عربية عديدة تكاد تدرس علومها كلها باللغة العربية.

وكانت إجابة المجمع قبل نحو 27 عاما متفائلة جدا حول المصطلح العلمي إذ جاء فيها: "وفي التعليم الجامعي مؤلفات ومترجمات عربية كثيرة، وما بقى لا بد أن يستكمل والجهود مبذولة في سبيل ذلك. ولا شك في أن المصطلح العلمي أساس الدراسة والبحث والتأليف في اللغة العربية وهو دعامة لغة العلماء، وقد بذلك فيه جهود كبيرة منذ فجر هذا القرن، فأحييت مصطلحات قديمة واستحدثت مصطلحات جديدة عن طريق الاشتقاق أو التعريب، والعربية لغة مرنة اشتقاقية وليست أقل طواعية من لغة أخرى لاستحداث ألفاظ جديدة وقد استجابت لهذا في يسر طوال نصف القرن الماضي، وأول دليل على ذلك أن العلماء العرب يحاضرون ويؤلفون باللغة العربية في نواحي العلوم والثقافة المعاصرة.

ومشكلة المصطلحات ليست من المشاكل التي تقف عند نقطة معينة، لأن العلم يسير وتجد فيه مصطلحات من حين لآخر، تبعا لنشاط حركات الكشف والبحث ويواجهها العلماء وإنما كلما دعت الحالة إلى ذلك.

ولعلم الصعوبة التي نحس بها هي بعض الفوارق بين بعض المؤلفين في البلاد العربية ولكن لا نزاع في أن هوة الخلاف تضيق عاما بعد عام، تبعا لتطور الكتاب العربي وللجهود التي تبذلها الهيئات والمجامع العلمية واللغوية.

وإن بلدا يقوم التدريس فيه بالعربية منذ قرن مثلا لا يحس بهذه الصعوبة كما يحس به بلد أخر لم يعرب في التعليم غلا منذ عهد قريب".[11]

ولكن حقيقة الأمر تتجاوز تفاؤل مجمع اللغة العربية بالقاهرة فخلال أكثر من ثلث قرن ما زالت المشكلة قائمة. وعلى الرغم من أن جهودا كبيرة في مال التعريب التي بذلتها مجامع اللغة العربية والمكتب الدائم لتنسيق التعريب – وذلك من خلال إصدار المعاجم المتخصصة، وعقد الندوات وإصدار المراجعات للقواميس وغير ذلك من النشاطات – إلا أن عجلة التقدم العلمي وسرعة إيقاعه، لا يتناسبان مع الجهود العربية من ناحية، ولا صدق النية والعزيمة في استخدام المصطلح الذي تقره المجامع العربية.

---

[11]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حتى علوم الذرة والإلكترونات تدرس باللغة العربية، مجلة اللسان العربي، العدد الخامس **1967**، ص . ص **89 – 99**.

وما زالت مشكلة توحيد المصطلح تواجه ثلاث مستويات أشار غليها شارل بيلا في مقالته "اللغة العربية والعالم الحديث" إذ قال:

"فإن نحن القينا نظرة إجمالية على ما تحتاج إليه اللغة العربية من الكلام رأينا أمس الأشياء تنحصر فيما يلي:

أولا: العربية تحتاج إلى أمور وأشـــياء غير معهودة في المدينة العربية من ملابس ومآكل ومشـــارب وأدوات وغير ذلك، فقديما كان في الحضـــارة الغربية أو حديثا كالراديو والتلفون والنيلون وغيرها مما يدخل في نطاق الحياة اليومية، أو بعبارة أخرى فاللغة بحاجة ماسة إلى ألفاظ دالة على مدلولات حسية.

ثانيا: الحاجة إلى الدلالة على مفاهيم غير معروفة من قبل متعلقة بالحياة الفكرية والإدارية والسياسية الخ.. فأهم المشاكل في هذا الميدان هو أن تتفق جميع البلدان العربية على "مصـــطلحات" مقبولة، فلا يقال مثلا هنا "درجة" وهناك "عجلة" لدلالة على (Bicycle).

ثالثا: الحاجة على المصطلحات العلمية والتقنية فهذه المصطلحات هي التي تشغل أذهان الناطقين بالضاد فيتحيرون ويتساءلون عن سبب ما يظهر من تقصير في لسانهم وعن واجبهم في هذا المضمار، غير منتبهين إلى أمور من شأنها أن تشفي غليلهم".[12]

وما يطرحه شارل بيلا واقعي، فعلى المستوى الأول نجد – على سبيل المثال -

أن هناك من يستخدم الإذاعة المرئية كما ففي ليبيا وهناك من يستخدم كلمة التلفزيون كما في دول المشرق العربي وهناك من يستخدم التلفاز والتلفزة كما في تونس.

وعلى المستوى الثاني: فإن كثيرا من المصطلحات التي دخلت العربية مثل الديمقراطية والإيديولوجية والدكتاتورية لم تجد لها مصـــطلحا موحدا يفرض نفســـه على كتاب العربية. ويورد محمود شيت خطاب مقارنة المصطلحات لرتب العسكرية في العراق وسوريا.[13] ولو تمت المقارنة بين مختلف أقطار الوطن العربي لاكتشـــفنا الاختلافات الكبيرة في المصـــطلحات العسكرية.

وأما على المســـتوى الثالث: فإن المعضـــلة أكبر فالمصـــطلحات الطبية والمصـــطلحات الهندســـية والفيزيائية والكيميائية لا تجد ســـبيل إلى تعريبها بشـــكل عملي، على الرغم من الجهود المضـــنية التي أنجزت خلال أكثر من ثلث قرن العديد من المعاجم المتخصـــصـــة في المجالات العلمية كافة.

---

[12]– شارل بيلا، اللغة العربية والعالم الحديث، مجلة اللسان العربي العدد السادس، ص . ص **51 – 52**.

[13]– محمود شيت خطاب،المصطلحات العسكرية في القرآن، مجلة اللسان العربي، العدد الرابع، ص. ص **154 – 160**.

إذن فنحن أمام مسؤولية حقيقة لتوحيد المصطلح ونشره، لأنه ركيزة أساسية لنهضة عربية موحدة. ومن هنا لا بد من النظر إلى وسائل نشر المصطلح بجدية أكثر وواقعية تحقق للمصطلح الموحد ذيوعا وقبولا لدى مستخدميه.

3- دور وسائل الإعلام في نشر المصطلح:

لا بد من التفريق بين وسائل الاتصال المختلفة التي تقوم بدور بارز ومؤثر في نشر المصطلح وإشاعته، ووسائل الاتصال هذه باتت تعرف باسم وسائل الاتصال الجماهيري وهي:

- الصحافة.
- الكتاب.
- الإذاعة والتلفاز.

وكل وسيلة من هذه الوسائل لها تأثيرها الخاص في نشر المصطلحات وإشاعتها بين الجمهور العام والجمهور الخاص.

1- الصحافة:

للجريدة اليومية قدرة أكبر من غيرها في نشر المصطلح لدى قطاعات واسعة من الجماهير. بينما تلعب المجلات الأسبوعية دورا أكثر خصوصية من الجرائد، إذ أن طبيعة جمهورها يرتبط إلى حد ما بنوعية قرائها واهتماماتهم ومستوياتهم الثقافية.

وإذا انتقلنا إلى الدوريات المتخصصة، فإنها الدور الأكبر في توحيد المصطلح، ونشر المصطلح الموحد بين المتخصصين. فإذا كانت هناك مجلة مختصة بالحاسوب فإن المصطلحات التي تستخدمها بشكل منتظم تعمل على ترسيخ المصطلحات لدى جمهور قرائها، ومن هنا فإن دور الصحافة بأنواعها المختلفة مهم جدا في ترسيخ المصطلحات وإشاعتها على مستويين:

1- مستوى القارئ العام.
2- مستوى القارئ التخصص.

ولكن نجاح ترسيخ المصطلح رهين بعاملين:

أ) وعي القائمين على هذه المؤسسات الإعلامية والتزامهم بضرورة ترسيخ استخدام المصطلح الموحد في جميع ما تنشره، وتظهر تجربة مجلة عالم الكمبيوتر التي كانت تنشر مسردا لمصطلحات الحاسوب في كل عدد من أعدادها وكذلك تجربة مجلة طب الأطفال طبعة العالم العربي والتي تنشر مسردا للمصطلحات الطبية والعلمية في كل عدد كنموذجين رائدين في سبيل توحيد المصطلح. ومع هذا فإن توحيد المصطلح

مازال ضمن اجتهادات يعوزها التنسيق مع المكتب الدائم لتنسيق التعريب ومجامع اللغة.

ب) استخدام المصطلحات بشكل منتظم، بحيث تصبح هذه المصطلحات هي لغة المقالات التي تنشر في الدوريات، وإذا وجد القائمون على المجلات بعض المصطلحات المخالفة، يقومون بتعديلها أو بالإشارة إليها ممل يجعل هذه المصطلحات أمرا وقاعا.

2- الكتاب:

يعتبر الكتاب هو أهم الوسائل الاتصالية التي تعزز نشر المصطلح أو تزيد من إرباكه وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى ثلاثة أنواع من الكتب:

- الكتاب التعليمي (المدرسي – الجامعي).
- الكتاب العلمي.
- الكتاب الثقافي.

أ) الكتاب التعليمي:

هو كتاب منهجي مقرر سواء أكان ذلك للمدارس أو للجامعات. وتفتقر الكتب التعليمية المستخدمة في الوطن العربي إلى توحيد المصطلح. ونقطة البدء في توحيد المصطلح تبدأ في الكتاب المدرسي ويتلوها الكتاب الجامعي.

وإذا كنا نجد أن المصطلح يختلف في الكتب المدرسية من قطر عربي إلى آخر، فإننا نجد أن المصطلح يختلف في القطر الواحد، من مستوى المدرسة إلى الجامعة بل ومن جامعة إلى أخرى في القطر ذاته.

ولا شك أن العوامل السياسية تلعب دورا مهما في الحيلولة دون توحيد المناهج بين أقطار الدول العربية، ولكن تظل مسألة توحيد المصطلحات المستخدمة في الكتب التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة أكثر يسرا من توحيد المناهج ذاتها وذلك من خلال التنسيق بين وزارات التربية والتعليم والجامعات ومجامع اللغة العربية.

ب) الكتاب العلمي:

المقصود بالكتاب العلمي هنا: أي كتاب متخصص في أي حقل معرفي من حقول المعرفة الإنسانية، والذي له لغته ومعجمه الخاص. ويرتبط الكتاب العلمي إلى حد كبير بثقافة

كاتبه وخلفيته التعليمية. فالكاتب الذي يكتب كتابا في الاقتصاد وكان تعليمه في بريطانيا مثلا يختلف في استخدام المصطلحات عن

كاتب درس في فرنسا، وهذا ينطبق على جميع حقول المعرفة. إن المصطلحات التي تختلف وتتنوع يعود سببها إلى الخلفية الثقافية والتعليمية للكاتب. وإلى عدم وجود مرجعية ميسرة أمامه ليستند إليها في استخدام المصطلح.

ج) الكتاب الثقافي العام:

المقصود بالكتاب الثقافي العام هي تلك الكتب التي تنشر للقارئ العام، ومثل هذه الكتب تميل إلى البعد عن المصطلحات العلمية، إلا أنها تستخدم المصطلحات الشائعة في الوسط الثقافي الذي تصدر فيه. وتأثير هذه الكب مهم في ترسيخ مصطلحات ما قد تكون شائعة في بلد عربي ولكنها غير معروفة في بلد أخر. وهي بذلك توسع الهوة في نشر بعض المصطلحات، والتي قد لا تكون دقيقة ومخالفة لقرارات مجامع اللغة العربية.

3- الإذاعة والتلفاز:

للإذاعة والتلفاز دور مهم في نشر المصطلح فهما وسيلتان اتصاليتان تحاصران المرء كل يوم. وهما وسيلتان مهمتان لأن دورهما دور ترفيهي وتعليمي وإخباري في أن واحد. ومن خلال برامج الإذاعة والتلفاز تصل إلى أذن السامع مصطلحات جديدة علمية أو سياسية، أو اقتصادية والتلفاز ومعها بدون مبرر مصطلحات جديدة وفي الأشهر الأخيرة تسلل مصطلح الترويكا الأوروبية، بديلا للجنة الثلاثية الأوروبية. ولا ريب بأن تأثير ما تقدمه الإذاعتان المسموعة والمرئية كبير على جمهور المستمعين والمشاهدين.

4- الصلة بين المؤسسات المعنية بنشر المصطلح والمؤسسات الإعلامية:

إن أهم المؤسسات التي تعني - أو يجب أن تعني - بمشكلة المصطلح الموحد ونشره هي مجامع اللغة العربية،والمكتب الدائم لتنسيق التعريب، والجامعات، واتحاد الجامعات العربية، ودور النشر والمؤسسات الإعلامية واتحاد مجالس البحث العلمي. وبدون عمل جاد مشترك ومنسق لهذه المؤسسات فإن العمل في مجال توحيد المصطلح ونشره ستظل جهودا مشتتة.

ويمر المصطلح الموحد ونشره في دورة لا بد أن ينظم سيرها التخطيط والتوحيد. فعلى مستوى الجامعات: يجب أن يتم توحيد المراجع الأساسية في العلوم المختلفة وإذا كان ذلك صعبا فيتم الالتزام باستخدام المصطلحات الموحدة. وهذا يستدعي أن يتم التعاون في هذا المجال بين المكتب الدائم لتنسيق التعريب، واتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربي والجامعات العربية. وتصبح مسؤولية هذه المؤسسات مشتركة في أن توفر للباحثين والمترجمين منهم معاجم المصطلحات لحقول العلم والمعارف الإنسانية المختلفة، لأنهم دائمو الشكوى من عدم توفر المصطلحات العربية المناسبة، كما أنه يصبح ضروريا أن يتم اشتراط احتواء كل كتاب جامعي على مسرد للمصطلحات الموحدة، وأن يلتزم هذه المسرد بما أصدره المكتب الدائم لتنسيق التعريب من مصطلحات موحدة. ومثل هذا يمكن أن ينسحب على دور النشر التي تصدر كتبا علمية أو أدبية، والتي يجب أن تلتزم بالمصطلحات الموحدة فيما تنشره من كتب. إن تعميم نشر المصطلح ونجاح انتشاره سوف يتم بناء على عدة مبادئ من بينها:

1- التكرار: والتكرار قاعدة ذهبية لترسيخ المفاهيم والمصطلحات في أذهان الناس.
2- الشمولية: ويعني ذلك قيام وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية باستخدام المصطلحات ذاتها مما يؤدي على حصار المرء وقبوله.
3- التنسيق: وذلك بهدف نشر المصطلح ومن ثم التعود على استخدامه. ويجب أن تكون المؤسسات المعنية بنشر المصطلح الموحد على صلة مباشرة ومستمرة مع المؤسسات التعليمية والإعلامية، وبحيث توفر لها المصطلحات، وتتابع كذلك أمور استخدامها وتقوم بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية والإعلامية بإعداد حملات لترويج المصطلح الموحد في حقول معرفية محددة.

الخاتمة:

من أين يبدأ الحل؟

إن نشر المصطلح الموحد وإشاعته يحتاج على عدة عوامل لنجاحه:

أولا: بدون رغبة حقيقية واقتناع بأهمية توحيد المصطلح لدى الجهات المعنية وخاصة الأكاديمية والإعلامية، فإن أي جهود تبذل ستظل حبرا على ورق.

ثانيا: إن توحيد المصطلح، ليس قرارا شخصيا يقوم به فرد أو مؤسسة أو مؤسسات، إنه قرارا فوري، يجب أن يرافقه قرارا سياسي ملزم بقانون. والقرار السياسي في وطننا العربي يمكن أن يكون فعالا وذلك إذا اشتمل على ما يلي:

1- إلزام الجامعات العربية بالتدريس باللغة العربية في فروع العلوم كافة.
2- إلزام وسائل الاتصال بالتقيد بالتعريب واستخدام المصطلحات الموحدة التي يتم الاتفاق عليها من قبل المكتب الدائم لتنسيق التعريب.

ولكن نجاح مثل هذين القرارين يحتاج إلى عدة شروط ملائمة لنجاح ذلك:

أولا: أن يتم الاتفاق عربيا على مرجعية القرار بشأن المصطلح الموحد وشرعيته. بمعنى آخر من هي الجهة التي تقرر أن هذا المصـــطلح هو الذي يجب أن يســـود؟ هل هي المجامع اللغوية القطرية؟ أم هل هو المكتب الدائم لتنسيق التعريب؟

ثانيا: توفير المصطلح الموحد بشكل منتظم للمؤسسات المعنية به من جامعات ومؤسسات إعلامية ودور النشر.

ثالثا: أن تقوم لجنة لمتابعة توحيد المصـــطلحات في كل قطر عربي وتكون مشـــتركة من المجمع اللغوي والجامعات والمؤسسات الإعلامية.

رابعا: توفير الإمكانيات البشرية والمادية القادرة على التعريب وتمكينها من ذلك.

إذن فنحن هنا أمام خيار سياسي يجب أن يوفر الإمكانيات لما يلي:

أولا: التشـــريع الثقافي والإعلامي في نشـــر المصـــطلح الموحد ويمكن أن يتم ذلك بأن تقوم وزارات الإعلام والثقافة بفرض تشريعات تخص نشر المصطلح وتلعب دورا رقابيا في استخدامه.

ثانيا: دعم المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث العلمي ودور النشر وتشجيعها في نشر المصـــطلح العلمي والترجمة وذلك بتوفير التمويل اللازم لإنجاز مشـــاريع لتعريب أمهات الكتب العلمية ونشرها وتوفير سبل وصولها إلى المعنيين بها.

ثالثا: إعداد القوى البشـــرية المؤهلة من خلال إعداد كوادر قائمة على التعريب وتوفير الفرص لها للقيام بذلك.

رابعا: تعزيز دور المجامع اللغوية وفي إطار تنسـيقي على مسـتوى عربي، لتوحيد المصـطلح وتعميه ويمكن في هذا الإطار إصـــدار نشرـــة فصـــلية موحدة يتم تعميمها على المؤسسات المعنية: الجامعات، والمؤسسات الإعلامية، ومراكز البحوث، ودور النشر.

خامســا: تنفيذ القرارات والتوصـيات التي تتخذها المؤســسـات العلمية والمجامع بخصـوص التعريب وتوحيد المصطلح وهذا يحتاج إلى تشكيل لجان متابعة ورقابة.

ملحق:

نجتزأ في ما يلي نتائج الاســـتفتاء حول اللغة العربية والذي أجراه المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العام العربي، وقد أجري هذا الاستفتاء قبل أكثر من ثلث قرن، وكانت من نتائجه آراء ومقترحات قيمة، وهذا شأن العديد من الدرا سات والندوات التي تعقد في الوطن العربي والتي تصـدر القرارات والتوصـيات وتضـع الحلول بدون أن تجد اسـتجابة عملية.. إن نتائج الاســـتفتاء مهمة لأنها تؤكد أننا نفتقد إلى تنفيذ القرارات والتوصـــيات التي تتكرر في الندوات والمؤتمرات بلا مجيب.

نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية:

تلقى المكتب الدائم لتنسـيق التعريب في العالم العربي عن الاسـتفتاء الذي وجهه في أواخر سنة 1966 حول اللغة العربية ردودا كثيرة من هيئات ر سمية عربية[14] وإقليمية، ومن عدد كبير من العلماء وأ ساتذة مجمعيين وجامعيين عرب وعجم ينت سبون إلى أحد ع شر قطرا وينتمون إلى 19 كلية مختلفة ومن عدة شخصيات علمية مستقلة.

دائرة الاستفتاء:

أقطار الدائرة:

وردت الأجوبة على الاستفتاء من معاهد وهيئات وشخصيات مستقلة تنتمي إلى الأقطار التالية:

- الجمهورية العربية المتحدة.
- الجمهورية العربية السورية.
- الجمهورية اللبنانية.
- جمهورية العراق.
- المملكة الأردنية الهاشمية.
- دولة الكويت.
- الجمهورية التونسية.

---

[14]– أنظر نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية في مجلة اللسان العربي العدد الخامس، ص . ص 89 – 95.

- المملكة المغربية.
- فرنسا.
- هولندا.
- الاتحاد السوفياتي (سابقا).

وأجاب على أسئلة الاستفتاء بعض المؤسسات الثقافية التالية بصفة رسمية، ووردت أجوبة بالأسماء الشخصية للمسؤولين على بقية المؤسسات أو بأسماء أساتذتها أو المنتمين إليها وهي:

أ) المعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية:

1) مجمع اللغة العربية بالقاهرة. 2) المجمع العلمي العراقي. 3) الاتحاد العلمي العربي. 4) كلية الطب بجامعة دمشـــق. 5) كلية الطب بجامعة الإســـكندرية. 6) كلية الطب بجامعة عين شمس. 7) كلية الصيدلة بجامعة القاهرة. 8) كلية العلوم بجامعة عين شمس. 9) كلية الهندســة بالقاهرة. 10) كلية الزراعة بجامعة عين شـمس. 11) كلية التجارة بجامعة عين شمس 12) كلية الحقوق بالقاهرة. 13) كلية التربية بجامعة دمشق. 14) كلية التربية ببغداد. 15) كلية التربية بجامعة عين شمس. 16) كلية المعلمين بجامعة عين شمس. 17) كلية البنات بجامعة عين شـــمس. 18) جامعة بيروت. 19) جامعة أســـيوط. 20) الجامعة التونســـية. 21) جامعة دولة الكويت. 22) جامعة السربون بباريس. 23) جامعة الدولة في ليد بهولندا.

ب) الهيئات الرسمية العربية والإقليمية:

1) الاتحاد البريدي العربي. 2) وزارة البريد والبرق والهاتف بالكويت. 3) وزارة التربية العراقية. 4) وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسورية. 5) مستشفى دمشق. 6) المكتبة العامة بعمان. 7) المجلس الأعلى للقضاء بالرباط.

نتائج الاستفتاء:

أ) خلاصة الأجوبة على السؤالين الأول والثاني:

إن المشاكل التي تعترض سير اللغة العربية والتي تحدد من انتشارها هي:

1- تخلف الدول العربية العلمي والحضاري.
2- صعوبة اللغة العربية من حيث القواعد والكتابة.
3- إهمال الدول العربية نشر اللغة في الخارج وخاصة في الدول الإسلامية غير العربية.

4- وجود لغات دارجة إقليمية مختلفة تضايق الفصحى.
5- انعدام الطرق والوسائل الصالحة لتعليم اللغة العربية لأبنائها وللأجانب.
6- عدم وجود مراجع عربية كافية في نواحي العلوم المختلفة.
7- عدم تشجيع لابتكار العلمي والتأليف باللغة العربية في مختلف فروع العلوم.
8- عدم تحقيق الوحدة الثقافية بين الأقطار العربية.
9- محاولة الدول الاستعمارية اللغة العربية لأنها أصبحت ترتبط بمفاهيم الحرية.

الحلول المقترحة:

1- الاهتمام بنهضة البلدان العربية علميا وثقافيا لجعلها في مستوى البلدان المتقدمة.
2- تبسيط قواعد اللغة العربية في مؤتمر عام لعلماء اللغة.
3- اهتمام الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بفتح مراكز ثقافية عربية ومعاهد لتعليم اللغة العربية للأجانب في مختلف بلاد العالم وخاصة في الأقطار الإسلامية غير العربية، العناية بإعداد المتخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وبتأليف الكتب ووضع البرامج والأشرطة المسجلة والأفلام الصالحة لهذا التعليم، توسيع التبادل الثقافي والعلمي بين البلدان العربية والبلدان الأخرى، تنقل كل ما تتوسم فيه الجدة من فكرنا وأدبنا إلى اللغات الأجنبية.
4- تشديد الرقابة على أجهزة الإعلام من أجل استعمال الفصحى دون العامية، تقريب الشقة بين الفصحى والعاميات.
5- عناية الدول العربية بالكتاب المدرسي وبالمناهج المقررة وبأسلوب التعليم.
6- تشجيع ترجمة جميع المراجع العلمية الجامعية إلى اللغة العربية وتشجيع البحث والتأليف في مختلف العلوم.
7- بناء الوحدة الثقافية بتوحيد المناهج والكتب الدراسية وإيجاد مجمع عربي لغوي وعلمي موحد، توحيد المصطلحات العلمية بين البلدان العربية، تنسيق جهود التعريب.
8- اهتمام الدول العربية بصد التيارات الاستعمارية المضادة لتعليم اللغة العربية في الدول حديثة الاستقلال.

ب) خلاصة الأجوبة على السؤالين الثالث والرابع:

- هل تصلح اللغة العربية للتدريس الجامعي؟
- إذا كانت صالحة فما هي المشاكل التي تعترض الأساتذة وما هي الحلول في نظركم؟

الجواب على السؤال الثالث:

اللغة العربية صـــالحة للتدريس الجامعي للعلوم الإنســـانية وهي صـــالحة كذلك لتدريس لعلوم الحديثة لكن يلزم في هذا التدريس الاستعانة بلغة أجنبية.

الجواب على السؤال الرابع:

المشاكل التي تعترض الأساتذة هي:

1- عدم وجود المراجع العلمية وكتب الدراسة باللغة العربية.
2- نقص المصطلحات العلمية والفنية العربية.
3- اختلاف المصطلحات بين الدول العربية.
4- ضعف الأساتذة والطلاب الجامعيين في اللغة العربية.
5- تقصير الجامعات في ميدان البحث العلمي.
6- عدم تعاون الجامعات وحتى كليات الجامعة الواحدة على اختيار المناهج والمراجع والكتب الدراسية.

الحلول المقترحة:

1- تكوين المكتبة العلمية بترجمة الكتب التي تختار للتدريس من المؤلفات الأجنبية، تشجيع حركة تعريب المراجع العلمية المختار، عقد حلقات دراسية جامعة لمشكلة المعجم العربي يشترك فيها فقهاء اللغة وأساتذة العلوم على مستوى الدول العربية، العمل على إصـدار المجلة المتخصـصـة التي تحتاج إليها الجامعات ومراكز البحث.. الخ.
2- السرعة في علم تعريب المصطلحات بكيفية موازية لسرعة تطور العلم.
3- إصـدار كتب دراسـية جامعية موحدة بين الدول العربية، اشـتراك الجامعات العربية في إيجاد المصطلح العلمي الملائم.
4- إيجاد لجنة جامعية من هيئة التدريس تشرـف على ترجمة البحوث التي يضـــعها الأساتذة إلى لغة عربية سهلة ومتينة.
5- تنسيق الجهود بين مختلف لجان الجامعات ونشر البحوث المترجمة لتعميم الفائدة.

- خلاصة الأجوبة على السؤال الخامس:

كيف للعالم العربي أن يتخلص من مشكلة المصطلح العلمي؟

1- اختلاف المصطلحات ينبغي القضاء عليه بالإكثار من عقد المؤتمرات العلمية.

2- ينبغي للمصطلحات أن يضعها المتخصصون من أعضاء المجامع العلمية كل حسب اختصـــاصـــه ثم تعرض على المجامع اللغوية لإقرارها مع السرـــعة في عمل تعريب لمصطلحات.
3- توحيد المصـطلحات العربية تحت إشراف الجامعة العربية وبمعاونة أعضـاء المجامع الثلاثة بالقاهرة ودمشق وبغداد مع تحديد مدلولها وتوضيح مفهومها العلمي.
4- تتبع الأساتذة ما تقره المجامع اللغوية من المصطلحات وتطبيقهم إياها في تدريسهم وتأليفهم.
5- قبول المصطلحات العلمية بألفاظها اللاتينية كما تقبلها جميع اللغات الحية وضمنها الروسية.
6- الاقتصار على التعريب الحرفي للمصطلحات وتوفير الجهد على المجامع اللغوية.
7- الإكثار من ترجمة أمهات الكتب العالمية وإيجاد لجان متخصصة للتأليف في مختلف الفروع باللغة العربية وانعقاد لجان دائمة تابعة لجامعة الدول العربية تضم أساتذة الجامعات ورجال الصناعة من أجل توحيد المصطلحات العلمية.

المراجع

1. إبراهيم أنيس، من أسرارا اللغة (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ط 1972) ص 117.
2. أنيس مقدسي، التحديث والتعريب في مواجهة الغزو الثقافي مجلة الوحدة العدد 3 كانون الأول 1984، ص . ص 12 – 13.
3. حبيب صادر، لغتنا في خدمة الطب والعلم، مجلة اللسان العربي، العدد الخامس، ص . ص 203 – 214.
4. شارل بيلا، اللغة العربية والعالم الحديث، مجلة اللسان العربي العدد السادس، ص . ص 51 – 52.
5. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر 1985، ص . ص 190 – 191.
6. مجلة اللسان العربي أنظر نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية في العدد الخامس، ص . ص 89 – 95.
7. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حتى علوم الذرة والإلكترونات تدرس باللغة العربية، مجلة اللسان العربي، العدد الخامس 1967، ص . ص 89 – 99.
8. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت، دار الفكر الحديث ص2 1964، ص 295.
9. محمود شيت خطاب المصطلحات العسكرية في القرآن، مجلة اللسان العربي، العدد الرابع، ص. ص 154 – 160.